الفصل الثالث

مؤتمرات القمة الأفريقية فى خارج إطار منظمة الوحدة الأفريقية

إلى جانب مجالس القمة التى عقدت دورانها بانتظام منذ عام ١٩٦٣ وحتى الآن هناك مؤتمرات قمة أفريقية أخرى تناولت الكثير من المشاكل والقضايا التى تهم القارة الأفريقية ، وهذه المؤتمرات بدورها متنوعة ، فهناك مؤتمرات للقمة تعقد فى نطاق المنظمات الإقليمية فى القارة ، والتى تعمل طبقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ومؤتمرات أخرى تعقد لحل قضايا معينة ، فتقوم بدور الوساطة والتوفيق بين الأطراف المتنازعة ، ولا يمكن إغفال دور مؤتمرات القمة الأفريقية التى تعقد فى خارج إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، فقد نجحت فيما فشل فيه مجلس القمة لطبيعة تكوينها ولطبيعة العلاقة التى تربط بين الرؤساء المكونين لها ، ولطبيعة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تشترك فيها الدول المكونة لها .

مؤتمرات القمة الأفريقية فى إطار المنظمات الإقليمية :

للمنظمات الإقليمية فى القارة الأفريقية وعلاقتها مع المنظمة القارية وضع خاص بخلاف الحال مع الأمم المتحدة التى حدد ميثاقها التطبيق الفعلى لتلك العلاقة بين المنظمة العالمية وبين التنظيمات الإقليمية وشبه الإقليمية العديدة التى نشأت بعد إنشاء المنظمة العالمية ، والتى تباشر نشاطها فى مختلف المناطق وفى مختلف الميادين .

والعلاقة بين منظمة الوحدة الأفريقية والتنظيمات الإقليمية فى القارة غير واضحة ، وكثيراً ما يتضارب نشاط هذه التنظيمات مع نشاط منظمة الوحدة الأفريقية .

ولعل أحد أسباب تعدد التنظيمات الإقليمية فى القارة الأفريقية أن القارة بزغت فى مجال العلاقات الدولية بطريقة متداخلة ، حيث حصلت دولها على الاستقلال فى أوقات متفرقة وبطريقة غير منتظمة ، وكان الإحساس بالحاجة إلى الوحدة بين هذه الدول سبباً فى تكوين منظمات إقليمية متعددة اختلفت باختلاف حاجة الدول ، وبتعدد وتنوع اتجاهات وفكر قادة هذه الدول[1] . كما أن أفريقيا بطبيعة تكوينها السياسى كانت تجمع الكثير من السلالات التى كونت وحدات سياسية مختلفة تراوحت من القبيلة إلى الممالك ، وأحياناً الإمبراطوريات وإن لم تربطها وحدة سياسية واحدة . وبعد دخول الاستعمار فرض على السلالات المختلفة فى القارة وحدات سياسية من نوع جديد ارتبطت بحدود مصطنعة ، وعلى هذا وبعد استقلال هذه الوحدات وتكوينها دولا مستقلة كان هناك إحساس بوجود ترابط من نوع معين لا يرتبط بالحدود السياسية المصطنعة ، وإنما يرتبط بالانتماءات القديمة ، وهنا حدث نوع من التنافس والتضارب بين الحاجة إلى الوحدة والمحافظة على الشكل السياسى الجديد للدول المستقلة ، فبدأت فى القارة بعد الاستقلال تنظيمات وتجمعات إقليمية عديدة ، قامت كل منها على رابطة معينة ، سواء كانت تجاورًا جغرافيًا أو ترابطاً قبليًا ، أو على أسس أيديولوجية معينة . وهذه التجمعات كانت تحمل فى طياتها عوامل تفكك وتقسيم القارة إلى جانب عامل الوحدة . فمثلاً أول تنظيم إقليمى دعا إليه نكروما فى شكل مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة فى أكرا عام ١٩٥٨ ، ومؤتمر الشعوب الأفريقية فى ١٩٥٨ ، الأول على مستوى الحكومات ، والآخر على مستوى الشعوب ، كان من المفروض أن يجمع دول القارة كلها ، ولكنه لم يضم إلا عدداً محدداً من الدول التى اتسمت بالاتجاه الراديكالى فى تلك

الفترة من تطور أفريقيا السياسى ، وانتهى هذا التنظيم بعد فترة قصيرة من تكوينه ، وبعد استقلال دول المجموعة الفرنسية كان من الطبيعى أن تسعى هذه الدول بعد استقلالها إلى تكوين تنظيم خاص بها ، وفعلا أنشأت مجموعة برازافيل فى عام ١٩٦٠ ، والتى أنشأت منظمة الاتحاد الأفريقى الملجاشى فى مارس ١٩٦١ ، وقد اتسم معظم قادة هذه المجموعة بالاعتدال فى سياستهم مما جعل الدول الأكثر تقدمية تقدم على تكوين منظمة الدار البيضاء فى يناير ١٩٦١ ، ثم تكونت مجموعة مونروفيا التى حاولت الجمع بين المنظمتين السابقتين ، كما أن أفريقيا فى هذه الفترة كانت تمر بمرحلة استقلال حرجة تكثر فيها المشاكل ، مما ساعد على تكوين منظمات فرعية أخرى ، فقد تم نوع من التنظيم بين دول شرق أفريقيا حيث تكون الـ Pafmeca الذى اتسع نطاقه بعد ذلك ليشمل ممثلين عن دول وسط وجنوب أفريقيا ، وأصبح Pafmecsa

فقد خرج الـ Pafmeca إلى الوجود بعد اجتماع دام ثلاثة أيام فى تنزانيا بين ٢١ ممثلا للأحزاب السياسية فى وسط أفريقيا فى سبتمبر ١٩٥٨ ، ثم انضمت الصومال وأثيوبيا وممثل للحركات الوطنية فى ليسوتو وبتسوانا وزامبيا وسوازى لاند وجنوب أفريقيا . وقد تأكد فى هذه الاجتماعات اتجاه دول شرق أفريقيا إلى إقامة تنظيم خاص بها بعد استقلالها[٢] . بعد أن أصبحت القارة الأفريقية فى حاجة شديدة إلى شكل جماعى للوحدة ، وفعلا تم إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ .

وثار التساؤل حول استمرار وجود المنظمات الإقليمية بعد إنشاء المنظمة القارية الشاملة لدول القارة ، وهل يعنى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التنازل عن فكرة الإقليمية فى القارة ؟ وقد اختلفت آراء القادة الأفارقة بين مؤيد ومعارض حول فائدة التعاون الإقليمى ، ومدى ضرورة التعاون القارى ، وبرغم أن الاتجاه السائد

كان يؤيد الإقليمية ، فإن مؤتمر أديس أبابا التأسيسى لم يتخذ قراراً واضحاً بشأنها[٣] . ولكن المؤتمرات التالية لرؤساء الدول والحكومات وضعت قواعد للمنظمات الإقليمية فى القارة على أساس أن تقوم التجمعات الإقليمية على أساس جغرافى واقتصادى واجتماعى مشترك ، وليس على أساس سياسى ، وأن تعلن هذه المنظمات التزامها بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . كما صدرت توصية من مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذى انعقد فى كينشاسا فى سبتمبر ١٩٦٧ يدعو إلى الترابط بين المنظمات الإقليمية الأفريقية ، على أساس أن الدول الأفريقية الأعضاء فى المنظمات الإقليمية الجزئية – فى الوقت نفسه – أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وأن هذا يحول دون وقوع صدام بينها . أى أن منظمة الوحدة الأفريقية أكدت أن الإقليمية الأفريقية لا تتعارض مع المنظمة الأفريقية ، بل إنها تعمل على تدعيمها ، ولعل هذا كان اعترافاً بالواقع من جانب المنظمة ، فقد تزايد عدد المنظمات الإقليمية واتسع نطاق عملها بعد فترة من إنشاء المنظمة ، حيث أثبت التطبيق العملى أن المنظمة الدولية القارية لن تستطيع القيام بكل الأعباء فى القارة ، خاصة فيما يتعلق بالنواحى الفنية والاقتصادية ، وأن وجود التنظيمات الإقليمية لا يقلل من فاعلية أو أهمية منظمة الوحدة الأفريقية .

أولاً : المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية (أوكام) :

الأوكام هو ميراث سلسلة من التطورات فى العلاقة بين مجموعة الدول التى كانت ترتبط بفرنسا . وترجع جذور هذا التنظيم إلى دستور الجمهورية الخامسة الذى أصدره شارل ديجول فى ٣٠ يونية عام ١٩٥٨ ، وتم تعديله فى عام ١٩٦٠ . وقد استطاعت الدول الأفريقية التابعة لفرنسا – وتحت ظل هذا الدستور – أن تحصل على استقلال ذاتى ولكن فى نطاق « المجموعة الفرنسية » التى تربطها بعضها

ببعض وبفرنسا رابطة قائمة على التعاون الاقتصادى والسياسى والعسكرى ، ولما استقلت الدولة الأفريقية بعد ذلك فى عام ١٩٦٠ ، تمت الدعوة إلى مؤتمر برازافيل الذى عقد فى ديسمبر ١٩٦٠ ، وحضرته إحدى عشرة دولة كانت تابعة لفرنسا * ، ووضع فى هذا المؤتمر مشروع منظمة أفريقية تنضم إليها مالاجاش . وفى عام ١٩٦١ عقد مؤتمر فى « ياوندى » عاصمة الكمرون ، انضمت فيه مالاجاش إلى مجموعة الدول السابقة ، ثم عقد موتمر آخر فى تناريف عاصمة مالاجاش فى سبتمبر ١٩٦١ ، ووقعت فيه اتفاقية إنشاء اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية ، وهو اتحاد دول مستقلة ذات سيادة ، يهدف إلى تحقيق التعاون فى المحيط الدولى لإقرار السلام فى أفريقيا والعالم ، وتأمين سلامة الدول الأعضاء ، والتعاون لتحقيق التقدم الاقتصادى لهذه الدول . وتكونت الهيئات العاملة لهذا الاتحاد من مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء ، ومجموعة للاتحاد فى الأمم المتحدة ، وأمانة عامة إدارية . وقد ضم الاتحاد اثنتى عشرة دولة أفريقية * * .

ثم انضمت إليه رواندا وتوجو فى أوائل عام ١٩٦٣ ، وقد أُلحق بميثاق الاتحاد الأفريقى الملجاشى معاهدتان ، إحداهما خاصة بالدفاع ، والأخرى خاصة بالتعاون الاقتصادى ، وأنشأت كل معاهدة هيئات عاملة إلى جانب معاهدة أخرى أنشأت الاتحاد الأفريقى الملجاشى للبريد والمواصلات السلكية .

وبعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ بدا واضحاً أن ميثاقها يشجع قيام المنظمات الإقليمية القائمة على أساس واقع جغرافى واقتصادى ، وليس

---

* السنغال – أفريقيا الوسطى – الكونغو برازافيل – موريتانيا – داهومى – ساحل العاج – النيجر – الكمرون . وانضمت تشاد والكونغو ليوبولدفيل .

* * السنغال – أفريقيا الوسطى – الكونغو برازافيل – جابون – موريتانيا – داهومى – ساحل العاج – النيجر – الكاميرون – تشاد – مالاجاش – وفولتا العليا .

على أساس سياسى . وبناء على هذا نجد أن مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقى الملجاشى قد عقد اجتماعاً فى داكار فى مارس ١٩٦٤ ، وقرر تحويل الاتحاد الأفريقى الملجاشى إلى منظمة اقتصادية بحتة ، يكون مقرها « ياوندى » عاصمة الكمرون ، وأطلق عليه الاتحاد الأفريقى الملجاشى الاقتصادى . وعلى أثر ذلك انسحبت فولتا العليا والنيجر وساحل العاج وأفريقيا الوسطى من الاتحاد احتجاجاً على الطبيعة المحدودة للاتحاد الجديد وعدم فاعليته . وتقرر بعد ذلك فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى عقد فى نواكشوط فى يناير ١٩٦٥ ، والذى حضره رؤساء دول وحكومات ثلاث عشر دولة ناطقة بالفرنسية* تكوين المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية « أوكام » Ocam وانضمت إلى هذا الاتحاد رواندا والكنغو كينشاسا فى مايو ١٩٦٥ .

وفى يونية ١٩٦٦ فى تاناريف ، عقد مؤتمر لرؤساء دول حكومات الدول المكونة للمنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية ، وتم توقيع بيان المنظمة الجديدة رسمياً وإن كانت موريتانيا قد انسحبت من التنظيم الجديد .

وميثاق الاتحاد ينص بالمادة الأولى منه على السماح لأى دولة أفريقية بالالتحاق بالاتحاد ، ولكن فى نفس الوقت نرى أن الديباجة تشير إلى العلاقات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تربط بين الدول ، أى أن الواقع العملى يحدد عضوية هذا الاتحاد بالدول الناطقة بالفرنسية . ولكن فى عام ١٩٧١ التحقت موريشيوس بالاتحاد كعضو جديد ، وتحول اسم الاتحاد إلى المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية الموريشيسية .

ومؤتمر قمة « الأوكام » المكون من رؤساء الدول والحكومات يجتمع دورياً مرة

---

* الكاميرون – أفريقيا الوسطى – تشاد – الكونغو برازافيل – داهومى – جابون – ساحل العاج – مدغشقر (مالاجاش) . موريتانيا – النيجر – السنغال – توجو – وفولتا العليا .

فى كل عام . وقد شارك هذا المؤتمر فى تكوين وتشكيل العلاقات الدولية الأفريقية منذ إنشائه وحتى الآن ، فمنذ البداية اتخذ مؤتمر قمة الأوكام قراراً بمقاطعة مؤتمر القمة الأفريقى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والذى كان مقرراً انعقاده فى أكرا فى عام ١٩٦٥ ، وذلك احتجاجاً على سياسة الرئيس الغانى كوامى نكروما وامتداداً للخلافات الأيديولوجية بالنسبة لوضع الدول الأفريقية ، والذى بدأ منذ استقلال تلك الدول فى عام ١٩٦٠ ، وقد توسط رؤساء كل من نيجيريا وتنزانيا لإنهاء هذه المقاطعة ، ووافق رؤساء دول وحكومات منظمة الأوكام على حضور اجتماع القمة الأفريقى ، ولكن عند انعقاد المؤتمر فى أكرا تغيب رؤساء الأوكام عن حضور الاجتماع ، مما أثر كثيراً فى فاعليته . وقد استمر مؤتمر قمة الأوكام فى اتخاذ القرارات المؤثرة فى مجال السياسة الدولية الأفريقية ، والتى علق عليها (البعض) بأنها تمثل عقبة فى وجه نشاط منظمة الوحدة الأفريقية . وبدا ذلك واضحاً فى تبنى مؤتمر قمة الأوكام لمبدأ الحوار مع جنوب أفريقيا ، والذى تزعمه الرئيس هوفى بوانيه رئيس ساحل العاج . بالرغم من أن منظمة الوحدة الأفريقية أصدرت قرارها بعدم الموافقة على هذا المبدأ . وقد ظهرت خلافات واضحة بين دول منظمة « الأوكام » فى السنوات الأخيرة ، مما دعا إلى انسحاب زائير والكونغو والكاميرون ومالاجاش فى عام ١٩٧٤ . وبذلك اقتصر عدد الدول الأعضاء على عشر دول فقط ، بعد أن كان أربع عشرة دولة ، وذلك قبل انسحاب موريتانيا فى عام ١٩٦٦ . ولعل الصراع الدولى فى داخل القارة الأفريقية واتجاه بعض الدول إلى الارتباط بالمعسكر الشرقى وبعضها الآخر إلى الارتباط بالمعسكر الغربى له أثر واضح فى التفكك الذى حدث فى داخل « الأوكام » .

وفى اجتماع قمة « الأوكام » الذى عقد فى « بانجوى » عاصمة أفريقيا الوسطى فى الفترة من ١٠ إلى ١٢ أغسطس ١٩٧٤ ، تقرر أن يعقد مؤتمر قمة الأوكام كل سنتين

بدلاً من كل سنة ، كما اتخذ المؤتمر قراراً بسياسة جديدة للأوكام . فقد صدر بيان من رؤساء دول وحكومات الأوكام بأن مؤتمر قمة الأوكام قد قرر بالإجماع الحاجة إلى الإبقاء على الأوكام لفائدته فى تحقيق الترابط والتعاون الأفريقى ، كما اتخذ الرؤساء قراراً بتحديد تكوين وأغراض المنظمة ، بحيث يقتصر عمل الأوكام على تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية فقط ، وأن تترك الشئون السياسية إلى منظمة الوحدة الأفريقية .

وهكذا عاد الأوكام مرة أخرى إلى الاقتصار على التعامل مع الشئون الاقتصادية والاجتماعية فقط بين الدول الأعضاء المكونة له ، بعد أن ظهر من الواضح أن العوامل السياسية أصبحت تهدد بتفكك الاتحاد ومازال الأوكام يؤدى دوراً هاماً فى التنسيق والتعاون بين مجموعة لا يستهان بها من دول القارة ، تربط بينها مصالح اقتصادية وثقافية واجتماعية مشتركة . ولعل قرار قمة الأوكام فى عام ١٩٧٤ والذى حول المنظمة إلى منظمة اقتصادية بحتة يعطى مؤتمر القمة الأفريقى وزناً أكبر فيما يتعلق بالشئون السياسية للقارة الأفريقية .

ثانيا : مجموعة الوفاق :

تولى الرئيس هوفى بوانييه – رئيس ساحل العاج – الدعوة إلى إقامة تنظيم خاص يرمى إلى ربط دول ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وداهومى . وذلك قبل استقلال هذه الدول فى ١٩٥٩/٥/٢٩ ، وقد امتد هذا التنظيم واستمر حتى بعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، وانضمت له توجو فى ١٩٦٦/٦/٩ . ولمجلس الوفاق مؤتمر قمة مكون من رؤساء الدول ، وهو يجتمع دورياً مرتين فى كل عام . ويعتبر هذا التنظيم من أقوى التنظيمات ، خاصة فى النواحى الاقتصادية ، وكثيراً ما يتم التعاون بين رؤساء الدول فى مؤتمرهم السنوى حول اتخاذ سياسات معينة

بالنسبة لأحداث القارة الأفريقية ، وكان هذا واضحاً فى تغيب دول الوفاق عن التصويت عند مناقشة سياسة الحوار مع جنوب أفريقيا . فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى عام ١٩٧١ ، وفى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى نفس العام .

ثالثاً : منظمة وسط وشرق أفريقيا :

يعتبر هذا التنظيم واحداً من أهم التنظيمات الموجودة فى القارة ، ومع أنه ليس له تكوين وجهاز وميثاق محدد فإنه أصبح يؤدى دوراً لا يستهان به فى القارة الأفريقية ولاشك أن هذا التنظيم يعتبر امتداداً لتجمع الأحزاب والحركات الوطنية فى شرق ووسط أفريقيا ، والذى أعلن عن انتهاء وجوده فى عام ١٩٦٣ بعد تكوين منظمة الوحدة الأفريقية ، كما أن أول اجتماع لقادة شرق أفريقيا كان قد تم قبل الاستقلال الفعلى لدول المنطقة ، وذلك فى ١٩ أكتوبر ١٩٦١ عندما اجتمع نيريرى عن (تنجانيقا) وكينياتا عن (كينيا) وجوشو نكومو عن (روديسيا الجنوبية) ، وكاوندا عن (روديسيا الشمالية) وباندا عن (نياسلاند) ، وممثل لزنزبار ، وصدر بيان فى نهاية المحادثات التى دارت فى دار السلام أعلنوا فيه ترحيبهم باستقلال أوغندا ، وبأنهم سوف يحاربون إذا اقتضى الأمر لاستقلال باقى دول شرق أفريقيا ، وقد كان هذا خطوة فى التعامل الأفريقى المنظم مع مشكلات القارة ، وبداية فكرة منظمة لشرق أفريقيا .

وقد عقد هذا التنظيم أول اجتماعاته فى ١٩٦٦/٤/٢ فى نيروبى وحضر الاجتماع رؤساء إحدى عشرة دولة من وسط وشرق أفريقيا* ، وقد طالب مؤتمر القمة الأول

---

* بروندى - أفريقيا الوسطى - الكونغو - زائير - كينيا - رواندا - السودان - تنزانيا - أوغندا - زامبيا - أثيوبيا - الصومال - مالاوى - وتشاد .

لهذا التنظيم بريطانيا بإنهاء الوضع القائم فى روديسيا ، وتحمل مسئوليتها الدولية ، كما أعلن أن اختصاصاته تشمل جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تهم القارة ، وخاصة ما يتعلق بتصفية الاستعمار ومحاربة التفرقة العنصرية . وقد اجتمع مؤتمر قمة التنظيم بانتظام سنويًا ، واتخذ الكثير من القرارات المؤثرة فى سياسة القارة ، ففى ١٦ أبريل ١٩٦٧ أصدر مؤتمر قمة شرق ووسط أفريقيا فى لوساكا بياناً خاصًا بالتفرقة العنصرية ، وكيفية التعامل معها ، وقد أصبح هذا البيان فيما بعد إحدى الوثائق الهامة التى وافقت منظمة الوحدة الأفريقية عليه ، وأصبحت مبادئه مقياساً للقرارات التى تتخذ داخل المنظمة لمحاربة التفرقة العنصرية[٤] ومع أن قمة شرق ووسط أفريقيا تبحث فى معظم القضايا التى تبحثها منظمة الوحدة الأفريقية ، فإنه لا يوجد تعارض بين عملها أو عمل المنظمة ، بل هى عامل مساعد فى كثير من الأحوال .

رابعاً : منظمة دول غرب أفريقيا :

ترجع فكرة إنشاء منظمة إقليمية تهتم أساساً بالنواحى الاقتصادية فى غرب أفريقيا إلى عام ١٩٦٤ ، وقد تولى الرئيس وليام تبمان رئيس دولة ليبيريا الدعوة إلى هذه المنظمة ، ولكن لم يتم اتخاذ أى خطوات جدية فى سبيل ذلك بسبب الظروف السياسية التى سادت المنطقة . وفى ١٩٦٨/٤/٢٢ عقد مؤتمر قمة بين غينيا – ليبيريا – مالى – موريتانيا – السنغال – فولتا العليا – جامبيا – نيجيريا وغانا فى مونروفيا ، لإنشاء منظمة دول غرب أفريقيا ، وقد تم توقيع بروتوكول خاص بذلك ، ولكن امتناع ساحل العاج وداهومى والنيجر وتوجو وسيراليون عن حضور المؤتمر والاشتراك فى هذا التنظيم تسبب فى تأجيل التصديق على الدستور المنشأ لهذا التنظيم ، ولم يتم تصديق معاهدة إنشائه إلا فى ٢٨ مايو ١٩٧٥ . وقد صدقت على

المعاهدة كل من داهومى – جامبيا – غانا – غينيا – غينيا بيساو – ساحل العاج – ليبريا – مالى – موريتانيا – النيجر ، نيجيريا – السنغال – سيراليون – توجو – فولتا العليا[٥] .

ولهذا التنظيم جهاز أعلى مكون من رؤساء الدول وحكومات الدول المشتركة . ومؤتمر القمة هذا يعقد دورياً كل سنة ، وعادة ما يتناول موضوعات اقتصادية تهم البلاد المشتركة فى التنظيم ، ولا يتعارض عمله مع أعمال مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية ، ولم يصدر حتى الآن من القرارات السياسية ما يمكن أن يعتبر إخلالا مع قرارات مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية .

مؤتمرات القمة الأفريقية لحل القضايا المعينة :

منذ بداية استقلال الدول الأفريقية ، نجد أن مؤتمرات القمة الأفريقية التى يعقدها الرؤساء للبحث والتوسط فى إنهاء مشاكل القارة هى السمة السائدة فى العلاقات الدولية فى داخل القارة ، وقد تركزت هذه المؤتمرات أخيراً فى المؤتمرات التى تعقدها دول المواجهة الخمس ، والتى تبحث فيها قضايا مواجهة الاستعمار الاستيطانى فى القارة ، سواء فى زيمبابوى أو فى جمهورية جنوب أفريقيا أو فى ناميبيا . كما سبق ذلك العديد من مؤتمرات القمة المصغرة التى عقدت لمصالحة حركات التحرير المتعارضة قبل استقلال أنجولا . وهذه المؤتمرات المصغرة متعددة وكثيرة ، ولا يمكن إغفال أهميتها فى التوصل إلى الحلول لبعض المشاكل الأفريقية ولا فى تقريبها بين وجهات النظر المتعارضة للحركات الوطنية ، وبخاصة فى أحداث روديسيا الأخيرة . وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، نذكر مؤتمر القمة الذى عقد فى لوساكا ١٩ أغسطس ١٩٧٥ بين الرئيس نيريرى (تانزانيا) والرئيس كاوندا (زامبيا) ورئيس بتسوانا للإعداد للمحادثات المنتظرة بين حكومة روديسيا والجبهة

الوطنية المتحدة والخاصة بالأوضاع فى روديسيا . ثم فى السادس من فبراير من نفس العام اجتمع الرؤساء الثلاثة مع جوشو نكومو وسيتولى لمناقشة الأوضاع فى روديسيا . وفى الثالث عشر من أغسطس اجتمع رؤساء زامبيا ، الكونغو ، بتسوانا ، وتانزانيا ، وموزمبيق لبحث نفس المشكلة [٦] . أى أن مؤتمرات القمة من هذا النوع – والتى تدخل فى نطاق الدبلوماسية الشخصية – وسيلة لا يستهان بها فى الدبلوماسية الأفريقية .

مؤتمر القمة العربى الأفريقى :

يمثل مؤتمر القمة العربى الأفريقى الذى عقد فى القاهرة من ٧ إلى ٩ مارس ١٩٧٣ نوعاً جديداً من دبلوماسية القمة بالنسبة للقارة الأفريقية وللعالم ، وقد اشترك فى هذا المؤتمر ستون دولة عربية وأفريقية ، وممثلو حركات التحرير . وقد صدرت عن المؤتمر أربع وثائق خاصة بالتعاون العربى الأفريقى ، والتعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى ، وتنظيم طريقة العمل لتحقيق التعاون العربى الأفريقى ، وأخيراً الإعلان السياسى ويسمى إعلان القاهرة .

ولا شك أن عام ١٩٧٣ قد شهد تطوراً كبيراً فى أعمال منظمة الوحدة الأفريقية ، ولايرجع ذلك إلى مرور عشر سنوات على إنشائها فقط ، ولكن أحداث أكتوبر ١٩٧٣ وظهور الطاقة كسلاح فعال لدى الدول العربية أثرت كثيراً على العلاقات الدولية الأفريقية . واستجابت الدول الأفريقية استجابة واضحة لاستخدام البترول كسلاح سياسى فى سبيل تحقيق الأهداف المشتركة بين الدول الأفريقية والدول العربية ، ولا شك أن مؤتمرات القمة التى عقدت فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية هى الدليل على ذلك ، فقد أصبح القاسم المشترك الأعظم فى كل هذه المؤتمرات قضية الشرق الأوسط والعلاقات العربية الأفريقية ، حيث تأكدت

حاجة الدول الأفريقية للتضامن مع الدول العربية[٧].

وكانت النتيجة الحتمية لذلك ، الدعوة لانعقاد مؤتمر القمة العربى الأفريقى . وقد قدمت الصومال هذا الاقتراح وتمت الموافقة عليه فى مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ ، فقد عقدت الآمال العريضة حول هذا المؤتمر ، ولكن مرّت سنتان قبل انعقاد المؤتمر تخللها الكثير من المشاكل حول الإجراءات والتنظيمات ومكان الانعقاد . كما كان للعامل النفسى الذى يحكم العلاقة بين الدول المانحة والدول المتلقية للمنحة أثر هام لا يمكن إنكاره ، ومؤتمر القمة العربى الأفريقى يمثل دبلوماسية من نوع جديد ، بدأها مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥ وهى دبلوماسية تعتمد على المظاهرة السياسية أكثر من اعتمادها على التوصل إلى نتائج حقيقية وفعلية . خاصة أن الموضوعات التى يدور البحث حولها هى موضوعات ذات صبغة فنية عالية ، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية ، ولا يمكن التوصل إلى نتائج قاطعة فى مؤتمر يضم هذا العدد الكبير من الرؤساء ، وفى مثل هذا الوقت الضيق ، أى أنه لو لم يكن قد سبق الاتفاق المحدد الواضح فلن يتوصل المؤتمر إلا إلى إعلانات سياسية مائعة ، تمثل واجهة أمام العالم الخارجى ، ولكنها تحتاج إلى وقت ومجهود لترجمتها إلى الواقع الاقتصادى والسياسى ، ومع أهمية انعقاد المؤتمر العربى الأفريقى الأول كظاهرة سياسية ناجحة تشير إلى مرحلة جديدة من التقارب والتعاون . فإن مثل هذه الظاهرات السياسية قد تؤدى إلى خيبة أمل ناجمة عن عدم تحقيق نتائج محددة متوقعة من اجتماع ضم هذا العدد الكبير من القادة والرؤساء[٨] .

وقد سبق انعقاد مؤتمر القمة العربى الأفريقى اجتماعات عديدة كان أهمها انعقاد أول مؤتمر لوزراء الخارجية العرب والأفارقة فى « داكار » فى الفترة من ١٩ - ٢٢ أبريل ١٩٧٦ ، وقد دارت المناقشات حول أهمية التعاون العربى الأفريقى وإن لم يستطع المجتمعون التوصل إلى إصدار بيان مشترك بسبب عدم موافقة رئيس المجموعة

الأفريقية وبعض الدول الأعضاء على مشروع البيان الذى أعدته لجنة الصياغة ، التى أطلق عليها لجنة الأربعة والعشرين ، واشترطت المجموعة الأفريقية لإصداره أن يحذف الجانب السياسى من البيان ، وأخيراً تم الاتفاق على أن يعتبر الإعلان وبرنامج العمل للتعاون العربى الأفريقى المشترك هو البيان الصادر عن المؤتمر ، ويعتبر مؤتمر « داكار » أول اجتماع مشترك لوزراء الخارجية العرب والأفارقة وقد أعطى المجموعتين العربية والأفريقية الفرصة لتفهم كل منهما الأخرى .

وبعد انعقاد مؤتمر القمة العربى الأفريقى فى القاهرة ، تمت الموافقة على إعلان برنامج العمل للتعاون العربى الأفريقى إلى جانب صدور إعلان التعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى ، وكذلك الإعلان السياسى . وقد كان هذا بمثابة ارتباط للعلاقات العربية الأفريقية ، وأصبح التعاون العربى الأفريقى جزءاً لا يتجزأ من خطوات إنشاء نظام اقتصادى دولى جديد . وكذلك أصبح واضحاً أن الدول العربية والأفريقية تهدف إلى إرساء العلاقات بينهما على أساس من المصالح المشتركة الدائمة . وانتقل التعاون من التعاون فى المواقف الطارئة إلى أساس دائم للمستقبل . كما تأكد من وثائق مؤتمر القمة العربى الأفريقى الأول بالقاهرة أن التعاون العربى الأفريقى جزء من العمل المشترك للبلاد النامية ، لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، والتعاون الاقتصادى والسياسى من أجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى . وكذلك تأكد أن التعاون العربى الأفريقى سوف ينمو فى إطار التعاون والتنسيق والالتقاء بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وقد بدأت الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية فى تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العربى الأفريقى . .

وقد صدر قرار مؤتمر القمة الذى يعرب عن الارتياح لما جاء فى تقرير السكرتير الإدارى عن الأنشطة والمنجزات التى تحققت فى مجال التعاون الأفريقى العربى ،

وتهنئة السكرتير الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والأمين العام للجامعة العربية لما بذلاه من جهود فى تشكيل الأجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقى العربى ، وتهنئة الدول العربية على الجهود التى بذلت للإيفاء بتعهداتها التى اتخذت خلال مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول فى القاهرة ، وقد أثيرت بعض الموضوعات المتعلقة بالتعاون العربى الأفريقى فى أثناء مناقشة الموضوع فى مجلس وزراء المنظمة . فقد طالبت غانا وتانزانيا بتقديم المزيد من العون المالى العربى ، وطالبت الجابون وتانزانيا والجزائر بإلغاء مجموعات العمل القائمة على دراسة التعاون العربى الأفريقى ، لأنها تزيد من تعقيد الأمور ، وأعلنت كينيا أن حجم المعونات العربية إلى الدول الأفريقية ضئيل ، واقترحت السنغال تخصيص مبلغ ١٥ مليون دولار من الأموال العربية لدول القحط والكوارث على أن تكون بصورة هبة . وطالبت نيجيريا الدول العربية بتوجيه استثماراتها إلى الدول الأفريقية بدلا من البنوك الغربية . وقد تولى الأمين العام للجامعة العربية مناقشة هذه الاقتراحات بصورة مستفيضة وانتهى الأمر بإصدار القرار السابق من قبل مؤتمر القمة الأفريقى .